العدد 2967 - السنة العاشرة
الأحد 27 ربيع الآخر 1439 - الموافق 14 يناير 2018
Sunday 14 January 2018 - No.2967 - 10th Year

القبض على خلايا عسكرية في الجوف اليمنية

بن دغر: الشرعية هي المسار الصحيح لاستعادة الدولة

عدن – «وكالات»: في أول تعليق لرئيس الحكومة اليمنية الشرعية، أحمد عبيد بن دغر على ظهور شقيق الرئيس السابق علي عبدالله صالح، العميد طارق محمد عبدالله صالح وكلمته التي ألقاها من شبوه، أكد بن دغر، أمس السبت، أن الالتحاق بصف الشرعية الدستورية المنتخبة من الشعب والمدعومة بالتحالف العربي والقرارات الدولية «هو المسار الصحيح لاستعادة الدولة، والحفاظ على الجمهورية والوحدة».

وقال بن دغر، في تغريدات له على حسابه بموقع التواصل الاجتماعي «تويتر» إن «ذلك هو التوجه الوطني الحقيقي لمواجهة الميليشيات الحوثية المدعومة من إيران، وغير ذلك هو تكرار للخطأ، بل الوقوع في الخطيئة».

وأضاف «لا توجد مناطق وسط بين أن تكون جمهورياً وحدوياً من ناحية، وبين أن تكون أمامياً من ناحية أخرى، وليست المبادئ قابلة للتقسيم».

وقال «إما أن تكونوا ضد الحوثيين أو معهم، وإذا قلتم ضد الحوثيين فما الذي يمنعكم أن تنضموا للشعب المقاتل خاصة وقد قتل الحوثيين أفضلكم».

في السياق نفسه، قال وزير الخارجية في الحكومة الشرعية، عبدالملك المخلافي إن «الشرعية هي الطريق الوحيد لاستعادة الدولة والقضاء على سلطات الأمر الواقع التي تمزق اليمن والحفاظ على اليمن موحد، وهي طريق وحيد لسلام حقيقي على أساس المرجعيات الثلاث التي تنص جميعها على الشرعية».

وأكد المخلافي ، في تغريدات له على حسابه بموقع «تويتر» أن «من يقول إنه ضد الحوثي ولا يعترف بالشرعية، ويعمل في إطارها فهو يخدم الانقلاب مهما ادعى».

وأشار المخلافي إلى أنه «بعد مقتل الرئيس السابق علي عبدالله صالح من قبل الحوثيين، شركائه السابقين، تخلص حزب المؤتمر الشعبي العام من ثقالة صالح وولدت أمامه فرصة جديدة ، إذ فتحت الشرعية ذراعيها له رغم كل ما قام به».

وقال «ولكن إصرار بعض قياداته على الإبقاء على إرث صالح وعائلته كثقالة، سيؤدي إلى ضياع هذه الفرصة وتمزق المؤتمر وسيبقى حزبا عائليا، وليس حزبا حقيقيا».

وتأتي هذه التصريحات بعد يومين من ظهور نجل شقيق الرئيس السابق علي عبدالله صالح وقائد حرسه طارق صالح، في خطاب له وهو يؤكد استمراره في تحقيق وصايا عمه صالح دون أن يحدد موقفه من الحوثيين أو السلطات الشرعية.

وبعد مقتل الرئيس السابق علي صالح في معارك مع الحوثيين بالعاصمة صنعاء مطلع ديسمبر الماضي، فر طارق إلى مناطق الشرعية جنوب اليمن.

ولجأت العديد من القيادات والشخصيات التابعة لحزب المؤتمر الموالي لصالح إليها هربا من مسلحي الحوثيين، دون أن تبدي تلك الشخصيات موقفا واضحا من السلطات الشرعية.

وكانت تلك الشخصيات تقف إلى جانب الحوثيين وتقاتل ضد الحكومة الشرعية وقوات التحالف، قبل أن يعلن صالح فك الشراكة مع الحوثيين والتي استمرت ثلاث سنوات، وإعلان الحرب ضدهم.

من ناحية أخرى تمكنت القوات الأمنية اليمنية في محافظة الجوف، من إلقاء القبض على خلايا نائمة بحوزتها الغام ومتفجرات كانت على وشك زراعتها في منطقة البتمة.

وقال القائم بأعمال مدير أمن الجوف، العقيد عبد الله محسن البرير، لموقع «سيتمبر نت»، إن «الأجهزة الأمنية ألقت القبض على شخصين بحوزتهم ألغام ومتفجرات كانوا على وشك زراعتها بأماكن هامة بمنطقة البتمة كما قبضت على عدد من الراصدين يعملون على رصد تحركات الجيش الوطني في المنطقة».

عناصر من قوات الشرعية في اليمن

وأكد البرير أنه تم تفعيل الأجهزة الأمنية في مديرية خب والشعف قور تحرير منطقة البتمة والمهاشمة، وتفعيل قسم الشرطة والبحث الجنائي في المديرية بحسب الإمكانيات المتاحة.

وأوضح أن الأجهزة الأمنية قامت بوضع نقاط التفتيش في مداخل ومخارج المنطقة وفعلت الدوريات الأمنية لتأمين المنطقة وملاحقة الخلايا النائمة في المديرية.

وأشار إلى أن الأجهزة الأمنية قامت بمتابعة المنهوبات المأخوذة من المؤسسات الحكومية أثناء تواجد المليشيات الحوثية في المنطقة واستعادت أجهزة ومعدات كثيرة، مضيفاً أن الأجهزة الأمنية مستمرة بملاحقة الخلايا النائمة.

من جهة أخرى أحكم الجيش اليمني بمساندة قوات التحالف العربي السيطرة على سلسلة جبال أم العظب الاستراتيجية بمحافظة صعدة معقل الميليشيا الحوثي الإرهابية، وحرر ثبات عدة محيطة بها منها تبتا فرعون ومصطفى.

ووفق ما ورد في صحيفة عكاظ السعودية، أمس السبت، أكد مصدر عسكري في الجيش الوطني، مقتل القيادي الحوثي يحيى حسين العياني في غارات للتحالف العربي على مواقع الميليشيا في الحديدة.

وأوضح أن العياني المقرب من زعيم الميليشيا عبدالملك الحوثي قتل مع خمسة من المشرفين الميدانيين في غارات على تجمعهم شرق الخوخة بالحديدة، وأضاف أن العياني تولى عدداً من المناصب منها «قائد قوات التدخل السريع» ومشرف جبهات الحدود مع السعودية خلفاً لأحمد العزي.

إلى ذلك، كشفت مصادر قبلية يمنية تصاعد حدة التوتر بين قبائل خولان شرق صنعاء وميليشيا الحوثي التي تمارس ضغوطاً شديدة على القبائل لتسليم ما بحوزتها من أسلحة ثقيلة ومتوسطة.

السعودية والبحرين: لجنة أمنية لمواجهة التهديدات المشتركة

زيارة وزير الداخلية السعودي الأمير عبد العزيز بن سعود بن نايف آل سعود إلى البحرين

المنامة – «وكالات»: جاءت زيارة وزير الداخلية السعودي الأمير عبد العزيز بن سعود بن نايف آل سعود، ولقاءاته ومباحثاته مع القيادة وكبار المسؤولين في البحرين، في وقت تتصاعد فيه حدة التهديدات الأمنية المشتركة التي تواجه كل من المملكتين، وتفرض عليهما التكاتف معا في مواجهتها.

وبحسب تقرير لوكالة أنباء البحرين الرسمية (بنا)، اتفق الجانبان على تشكيل لجنة أمنية عليا مشتركة بين البلدين لبحث ومناقشة أي تحديات تتطلب سرعة التعاطي معها ومجابهتها، وذلك نظراً للمسؤوليات الكبيرة للدفاع عن الاستقرار والتي تقع على عاتق المملكتين، في مواجهة أحد أهم مصادر التهديد في العالم المعاصر، وهو الإرهاب، وبالنظر لما يقوم به البلدان من أدوار سواء لحماية أمن دول المنطقة ككل أو لدول مجلس التعاون الخليجي على وجه الخصوص.

وكشفت الزيارة التي قام بها الوزير السعودي الأسبوع الماضي، عن تطور نوعي كبير في مسار العلاقات البحرينية السعودية، ما دفع رئيس الوزراء البحريني للقول: «نحن بلد واحد وشعب واحد، وما يربطنا أكبر من أن تختزله الكلمات».

ولم تتوقف الزيارة وفقا للتقرير، على صعيد التعاون والتنسيق الأمني فحسب، وإنما على صعيد التعاون المشترك في جميع المجالات والقطاعات، كما ناقشت العديد من الملفات والقضايا المهمة ذات الاهتمام المشترك، سيما في ضوء مستجدات الساحة الإقليمية والتطورات المتسارعة بالمنطقة ككل، وعبرت عن حقيقة المصير المشترك الذي يجمع البلدين، ويفرض عليهما مواصلة عمليات التنسيق والتشاور والنهوض بأداء الأجهزة المعنية وتبادل وجهات النظر بشأن العديد من التحديات الأمنية المشتركة.

ويدعم الاتفاق المواقف السياسية المتناغمة التي تتبناها الدولتان إزاء الملفات الإقليمية والدولية، سيما بشأن قضايا التعاون الخليجي الخليجي، وما يتعلق ببواعث التوتر ومسببات الفوضى والعنف بالمنطقة، والحرص على التنسيق الدائم إزاء مثل هذه المسائل المحوري.

وأشار التقرير إلى أن السعودية تعد الشريك التجاري الأول للبحرين، حيث تجاوزت الاستثمارات السعودية في المملكة نحو 15 مليار ريال سعودي، فيما بلغ عدد الشركات الفاعلة التي فيها استثمار سعودي في البحرين نحو 350 شركة، بينما بلغ عدد الشركات السعودية العاملة والمسجلة في البحرين نحو 50 شركة.

وتوجد نحو 896 شركة من الشركات السعودية المساهمة في مملكة البحرين التي تعمل في مجالات السفر والشحن والتجارة، والهندسة وغيرها من المجالات، فضلا عما تمثله حركة التنقلات اليومية والاتصالات الشعبية المتبادلة، حيث تشير تقارير إلى أن عدد الزوار السعوديين للبحرين تبلغ نحو 5 ملايين زائر سنويا.

وفرضت الأوضاع الإقليمية والدولية، بحسب التقرير، حاجة ملحة للمزيد من العمل المشترك بين البلدين للتعامل مع خطر ظاهرتي التطرف والإرهاب، واستغلال قوى وأطراف خارجية لهما للنيل من استقرار وأمن دول التعاون الخليجي، وبخاصة البحرين والسعودية باعتبارهما من أكثر الدول تضررا من هذا الأمر.

السبسي يجتمع مع الأحزاب الحاكمة لاحتواء الاحتجاجات

اضطرابات جديدة في سيدي بوزيد.. مهد «ربيع تونس»

تونس – «وكالات»: عقد الرئيس التونسي الباجي قائد السبسي أمس السبت اجتماعا مع الأحزاب الحاكمة وأهم منظمات المجتمع المدني لبحث سبل الخروج من الأزمة بعد الاضطرابات الاجتماعية التي غذتها إجراءات تقشف وتخللتها أعمال عنف.

وعاد الهدوء إجمالا الى البلاد منذ مساء الخميس باستثناء بعض احتجاجات نظمها فتية.

وقبيل إحياء الذكرى السابعة لـ«ثورة الحرية والكرامة» اليوم الأحد، تشهد تونس منذ أسبوع حركة احتجاج اجتماعي في عدة مدن مع بدء تطبيق ميزانية 2018 التي تضمنت زيادات في الأسعار.

ثم تحول الاحتجاج إلى أعمال شغب بعد وفاة رجل أثناء تظاهرة في طبربة غرب العاصمة.

وخلال الاحتجاجات تم توقيف 803 أشخاص، بحسب ما أفاد السبت العميد خليفة الشيباني المتحدث باسم الداخلية التونسية.

وقال الشيباني «إنه خلال ليلة الجمعة إلى السبت لم يسجل أي هجوم على أملاك عامة أو خاصة».

ويشتبه في ارتكاب الموقوفين أعمال عنف وسرقة ونهب، بحسب الداخلية.

وبحسب الشيباني فإن نحو 97 عنصراً من قوات الأمن والحماية المدنية أصيبوا بجروح.

وتعذر الحصول على أية حصيلة عن إصابات محتملة بين المتظاهرين.

ويشارك في اجتماع السبت مع الرئيس التونسي بالخصوص حزبي النداء والنهضة الحاكمين والمركزية النقابية القوية (الاتحاد العام التونسي للشغل) ومنظمة أصحاب العمل.

ويشهد شهر يناير تقليدياً في تعبئة اجتماعية في تونس، حيث كان المناخ الاجتماعي متوترا بشكل خاص هذه السنة بسبب ارتفاع الأسعار الذي كان موضع انتقادات شديدة.

وتضمنت ميزانية 2018 التي تبناها البرلمان أواخر 2017 زيادات خصوصاً في الأداء على القيمة المضافة وضرائب على الاتصالات الهاتفية والعقارات وبعض رسوم التوريد كما نص على ضريبة اجتماعية للتضامن تقتطع من الأرباح والمرتبات وذلك بهدف توفير موارد للصناديق الاجتماعية.

من ناحية أخرى في مدينة سيدي بوزيد التونسية الفقيرة يقف خريجو جامعات أمام مكتب حكومي ويرددون هتافات ويرفعون لافتات تحمل رسالة للمسؤولين مفادها: «وفروا لنا فرص عمل تجنبا للمشاكل».

والمشهد جزء من احتجاجات متفاقمة للحكومة انتشرت في مختلف أرجاء تونس خلال الأيام القليلة الماضية.

وأثارت الاضطرابات أزمة سياسية جديدة في دولة تعاني بالفعل تحت وطأة إجراءات تقشف يطالب بها مقرضون أجانب.

وكانت نفس المدينة قد شهدت قبل 7 سنوات اندلاع احتجاجات حاشدة سرعان ما اجتاحت بقية أنحاء البلاد وأطاحت بالرئيس زين العابدين بن علي في أولى انتفاضات ما سمي بـ«الربيع العربي».

والآن يعود الشبان والشابات الذين قادوا الاحتجاجات في سيدي بوزيد إلى شوارع المدينة المترية المتداعية يشكون من أنهم لم يجنوا الثمار التي بشرتهم بها ثورة 2011.

احتجاجات تونس ضد إجراءات التقشف والغلاء

وينظر إلى تونس على أنها قصة النجاح الديمقراطية الوحيدة في انتفاضات «الربيع العربي» إذ تضم حكومة الوحدة الحالية علمانيين ينتمون إلى تيار الوسط وإسلاميين معتدلين ومستقلين، لكن على أرض الواقع يعيش أغلب الناس حالا أسوأ من ذي قبل.

وألحقت هجمات مميتة نفذها متشددون ضررا شديدا بقطاعي السياحة والاستثمار المهمين للاقتصاد، مما أدى إلى انخفاض قيمة العملة بنسبة 60 في المئة منذ عام 2011 وصعود التضخم لأعلى مستوى في ثلاثة أعوام ونصف العام.

قال بشير حسين «كنا نأمل أن تصبح حياتنا أفضل وأن نحصل على وظائف وسكن. لكن كل شيء أصبح أسوأ».

ويشعر حسين، أحد الخريجين الساخطين، بالحرج لأنه لا يزال يعيش بمنزل أسرته بعد أن أصبح عمره 32 عاما عاجزا عن العثور على وظيفة مناسبة منذ تخرجه قبل 10 سنوات، وهو مصير يشاركه فيه كثيرون في دولة تصل فيها نسبة البطالة بين الشباب لنحو 30 %. وقال «لا أستطيع أن أتزوج ولم يعد لدي أمل في تحسن الأوضاع».

وكان حسين وأصدقاؤه يحدوهم الأمل في أن تساعدهم ثورة 2011 في العمل بالهيئات العامة التي اتسعت بشكل مطرد في عهد بن علي شراء للولاء، إذ بلغ إنفاق تونس على أجور القطاع العام نحو 15 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي وهو من أعلى المستويات على مستوى العالم.

ولكن هذا النموذج تداعى مع تراجع صادرات الفوسفات ثانيا بالاحتجاجات المطالبة بفرص العمل، علاوة على تراجع عائدات السياحة، مما دفع تونس للحصول على قروض من صندوق النقد الدولي ودول غربية.

ويريد المقرضون أن توقف الحكومة إنفاق ما يقرب من ثلثي الميزانية على رواتب القطاع العام وأن تركز على التعليم والبنية التحتية لتوفير فرص عمل على المدى البعيد.

ويقول المحتجون في سيدي بوزيد إن السلطات تعهدت في 2015 بتشغيل نحو 60 خريجا من المدينة، وهي بادرة يقول محللون «إنها كثيرا ما تستخدم لتثبيط المعارضة، ولم تتجسد مثل هذه الوعود على أرض الواقع قط مع تجميد التوظيف بفعل سياسة التقشف».

وقال حسين «تلقينا وعدا لكن المسؤولين تراجعوا سنواصل الاحتجاج».

واستجابت الحكومة لضغوط النقابات العمالية من أجل عدم تسريح موظفي القطاع العام، الأمر الذي لا يدع مجالا لتعيين موظفين جدد.

ومن أجل المساعدة في تلبية مطالب الدائنين الدوليين يخفض عجز الموازنة، رفعت الحكومة التونسية منذ بداية العام الجديد الضرائب وكثيرا من الأسعار بدءا بالبنزين وانتهاء بمكالمات الهاتف المحمول، مما أوقع الضرر الأكبر على العاطلين عن العمل.

وفي حين أن الاحتجاجات أصغر مما كانت عليه في 2011، يشعر المستثمرون والدبلوماسيون الغربيون بالقلق من أن تضغط تلك الاحتجاجات على الحكومة لتخفيف الإصلاحات، كما حدث من قبل، لضمان السلم الاجتماعي.

ونتيجة لإثارة هذه المخاوف أيدت حركة النهضة الإسلامية، وهي جزء من الائتلاف الحاكم، دعوات من النقابات العمالية للتراجع عن بعض الإصلاحات بما في ذلك خفض الدعم.

ويقول كبير الخبراء الاقتصاديين في رينيسانس كابيتال، تشارلي روبرتسون «أظن أنه سيتعين عليهم التنازل (ولو جزئيا) فيما يتعلق بمطالب الأجور وتأجيل رفع الأسعار».

وتقع سيدي بوزيد على بعد 200 كيلومتر فقط من العاصمة تونس على ساحل البحر المتوسط، لكن الرحلة إلى المدينة التي يقطنها 300 ألف نسمة تستغرق أربع ساعات بالسيارة إذ لا يوجد أي طريق سريع أو خدمة سكك حديدية.

ويدفع هذا سائقي السيارات للاعتماد على الطرق المتعرجة البطيئة الوعرة بين قرية وأخرى.

قال عطية العثموني، وهو ناشط من أوائل من دعوا للاحتجاج في سيدي بوزيد بعدما أضرم بائع شاب النار في نفسه حين صادرت الشرطة عربة فاكهته «طالبنا مرارا بالربط بطريق سريع أو خط سكك حديدية كي يأتي المستثمرون، لكن يقال لنا لا توجد أموال».

وأضاف «المال موجود، لكنه لا يوزع على الناس لأن الفساد لا يزال قائما»، مشيرا إلى الإسكان المتداعي كدليل على ما وصفه بالاستيلاء على الأموال اللازمة للاستثمار في البنية التحتية.

وينفي المسؤولون الحكوميون هذه الاتهامات ويقولون إن رئيس الوزراء يوسف الشاهد يعطي أولوية لمكافحة الفساد.

وحتى الآن حكم على ثمانية مسؤولين بالسجن لكن البرلمان أصدر عفوا العام الماضي عن شخصيات متهمة بالفساد تنتمي لنظام بن علي، الأمر الذي أثار استياء الكثيرين من عموم الناس.

ومع تجميد التعيين في الوظائف العامة سعى البعض للعمل في المزارع، لكن شبانا كثيرين يقضون أوقاتهم على المقاهي بلا عمل.

اعتادت أسر كثيرة تدبير معيشتها من عائدات الأقارب العاملين في ليبيا المجاورة الغنية بالنفط إلى أن أطيح بمعمر القذافي في انتفاضة مستلهمة من ثورة تونس. لكن ليبيا سقطت في حالة من الفوضى المزمنة.

وغادر أغلب التونسيين ليبيا، لكن مع ارتفاع تضخم أسعار اللحوم وغيرها من السلع بنسبة تزيد على عشرة في المئة عاد البعض رغم خطر العنف.

وقال مهران العلوي (24 عاماً) وهو يجلس مع صديق بمقهى في سيدي بوزيد «جئت لتوي من ليبيا وربما أعود في غضون أسبوعين».

وأضاف «أنه يعمل في متجر على الطريق الساحلي في مدينة الزاوية بغرب ليبيا حيث كثيرا ما يحدث تبادل لإطلاق النار بين الفصائل المسلحة».

وقال «هناك مخاطر في ليبيا، لكن في تونس لا يمكنني العثور على عمل والأسعار عالية جدا».

وقال الناشط العثموني «إن آلاف الشبان غادروا سيدي بوزيد منذ 2011 سعيا للعمل في الخارج وعادة ما يحاولون السفر بالقوارب إلى أوروبا في هجرة غير شرعية أو ينضمون إلى تنظيم داعش في ليبيا أو العراق أو سوريا»، مضيفا «عندما يتملكك اليأس تفعل أي شيء»!.